برامج الرقابة على شبكة الإنترنت :

دراسة ميدانية على المكتبات العامة بمحافظتى القاهرة والجيزة(*)

نرمين عبد القادر إمبابى السيد

مدرس مساعد بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات

كلية الآداب – جامعة القاهرة

تمهيد:

على الرغم من أن شبكة الإنترنت لم تسطع على عالمنا إلا منذ سنوات قليلة إلا أنها استطاعت أن تثبت جدارتها فى كونها إحدى أهم الوسائل التكنولوجية الحديثة التى تستطيع تلبية الاحتياجات الفعلية للمستفيدين من المعلومات، فأصبحت بمثابة قناة المعلومات الرئيسية التى يمكننا من خلالها الإبحار حول العالم، إلى جانب قدرتها على إعداد قاعدة اتصالات عريضة بين كافة المستفيدين على مستوى العالم.

ومع تزايد الإمكانات التى تتيحها الشبكة وانتشار استخدامها فى كافة نواحى الأنشطة الإنسانية. فكانت المكتبات ومراكز المعلومات من أبرز المنشآت التى أقبلت فى الآونة الأخيرة على اقتناء هذه التقنية؛ حرصاً منها على مواكبة التطورات التكنولوجية الحديثة المرتبطة بالتعامل مع الحاسب، والتى جعلت لديها القدرة على إنجاز عملياتها وتقديم خدماتها على درجة عالية من الكفاءة على المستويين العربى والعالمى، وإتاحتها لأحدث المعلومات التى يحتاجها المستفيدون فى الوقت المناسب وبأقل مجهود وتكلفة.

ولم تكتف المكتبات بذلك فقط وإنما حرصت على إتاحة الشبكة للمستفيدين إيماناً منها بأهميتها، ولكن مع مرور الوقت بدأت تظهر بعض السلبيات المتعلقة بطبيعة التعامل مع الشبكة لأنه على الرغم من نجاح هذه الوسيلة التكنولوجية فائقة القيمة كنظام اتصالات جديد متطور إلا أن الإنترنت فى رأى الكثيرين لها وجهها الإيجابى والآخر السلبى، وبالتالى فهناك مخاطر عديدة يمكن أن يتعرض لها المستفيدين أثناء اتصالهم بالخط المباشر، ومن أهمها إتاحة المواقع التى تتناول موضوعات شائكة مثل الإباحية، التعصب الدينى، العنصرية، الشذوذ المصحوبة بالصوت والصورة حيث

(*) نرمين عبد القادر إمبابى، برامج الرقابة على شبكة الإنترنت: دراسة ميدانية على المكتبات العامة بمحافظتى القاهرة والجيزة .– القاهرة، 2006. أطروحة (ماجستير) – جامعة القاهرة. كلية الآداب. قسم المكتبات والوثائق والمعلومات.

ترتكب فى حقهم أبشع الجرائم من قبل العديد من الشركات التجارية التى تطرح منتجاتها على الشبكة بهدف تحقيق الربح المادى فقط بدون الأخذ فى الاعتبار للقيم الدينية والأخلاقية والعلمية.

وأصبحت المكتبات تعانى من المشكلات التى يتعرض لها المستفيدون أثناء استخدامهم للشبكة سواء عن طريق الصدفة البحتة أثناء التنقل بين المواقع أو قيام بعض المستفيدين بالتعامل مع مثل هذه المواقع بشكل متعمد مما يؤثر بشكل مباشر على دور المكتبات فى الحفاظ على القيم الإخلاقية بجانب قيامها بدورها الفعال فى إتاحة المعلومات للمستفيدين، وقد لاحظت الباحثة أن هذا الموضوع قد احتل الصدارة فى العديد من دول العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وأثار حوله الكثير من الجدل حول الرقابة وحرية التعبير عن الرأى والإباحية فعلى الرغم من حرص الولايات المتحدة فى البداية على إتاحة التعامل مع الشبكة فى المكتبات بحرية مطلقة إلا أنه مع مرور الوقت بدأت تدرك حجم المشكلة التى يعانى منها المستفيدون وأظهرت ما تقدم عليه المكتبات العامة من إتاحة للمواقع المحظورة فى الوقت الذى لم يتوافر فيه قانون صارم يستطيع التصدى لهذه المشكلة.

وبالفعل بدأ التفكير الجاد فى كيفية القيام برقابة شبكة الإنترنت كمحاولة لتنقية محتوياتها من أجل تقديمها بشكل يليق بالقيم الدينية والأخلاقية المتعارف عليها فى المجتمعات العربية.

ومفهوم الرقابة ليس جديد على عالم المكتبات والمعلومات فالرقابة متواجدة ويتم تطبيقها وفقاً لمعايير معدة سلفاً منذ بداية نشأة المكتبات حيث كانت تطبق على الموضوعات الشائكة المتعلقة بالنواحى الدينية والجنسية والسياسية حفاظاً على القيم والأخلاقيات المتعارف عليها وتقتصر إتاحتها على فئات معينة من المستفيدين. وفكرة رقابة شبكة الإنترنت ماهى إلا إمتداد لما كان يتم تطبيقه على الإنتاج الفكرى المطبوع وقد بذلت محاولات عديدة فى سبيل التوصل إلى أدوات وقائية يمكن من خلالها تطبيق هذه الرقابة ولذلك طالبت العديد من الدول الكونجرس الأمريكى كهيئة مسئولة بضرورة إتاحة أدوات تساعد على تحقيق الحماية للمستفيدين أثناء استخدامهم للشبكة.

وتم التوصل فى النهاية إلى ثلاثة مقترحات من الممكن الاهتداء بها لمعالجة سلبيات الشبكة وهى كالآتى:

1- الإشراف على أداء الشبكة من قبل أخصائى المعلومات بالمكتبات العامة.

2- وضع سياسة لاستخدام الإنترنت يلتزم بها المستفيدون أثناء استخدامهم للشبكة بحيث تتضمن مجموعة من البنود والشروط التى يتم إعدادها مسبقاً من قبل إدارة المكتبة وفقاً لمواصفات ومعايير معينة.

3- الاعتماد على أدوات تكنولوجية حديثة أطلق عليها برامج الحجب *Filtering Software* . والتى توالى ظهور العديد منها فى الآونة الأخيرة حيث تم تقسيمها إلى نوعين هما:

1- برامج مراقبة *Monitoring Software* . مثل برنامج *Chat nanny, Content Protecte, Ab control* .

2- برامج حجب *FilTering Software* . مثل برنامج *Weblocker, Net nanny, Cyber patrol* .

مفاهيم الدراسة:

الرقابة Censorship :

يقصد بالرقابة قيام الحكومات أو الهيئات المسئولة بمنع إنتاج وتوزيع ونشر وعرض أية أعمال من الممكن أن تتضمن معلومات ومواد خطيرة وضارة وملوثة وإباحية وعادة ما يتم ذلك باستخدام طرق وأدوات تخصص للقيام بهذه المهمة أو عن طريق إصدار قوانين وتشريعات للحد من إتاحة هذه المواد[1].

عملية الحجب Filtering Process :

حجب ومنع إتاحة المعلومات الضارة والملوثة المتاحة على شبكة الإنترنت للحد من المخاطر التى يقابلها المستفيدون أثناء استخدامهم لخدماتها المختلفة والمتمثلة فى تصفح المواقع وإجراء المحادثات وإرسال واستقبال الرسائل الإلكترونية وتتم هذه العملية عن طريق استخدام برامج تخصص لأداء هذه المهمة.

برامج الحجب Filtering Software :

تم تعريف البرامج وفقاً لما ذكره قاموس «علم المكتبات والمعلومات على الخط المباشر»[2] على أنها عبارة عن أدوات تكنولوجية تستخدم للقيام بعملية الحجب وإغلاق كافة المواقع الضارة التى يتم إتاحتها على شبكة الإنترنت وتتم هذه العملية عن طريق الشاشات العازلة أو إعداد قوائم تخصص للمواقع المحظور عرضها ويطلق عليها Block Lists وأخرى تخصص للمواقع المسموح بإتاحتها White Lists . أما بالنسبة للتعريف الذى ذكره «قاموس التحسيب المجانى على الخط المباشر»[3] .

أوضح فيه أن برنامج الحجب هو عبارة عن أداة تعالج عدد هائل من البيانات المدخلة إلى الحاسب بطرق متعددة حتى تخرج هذه البيانات فى النهاية منتقاة واضحة كما يريدها مدخل البيانات فهذا البرنامج صمم خصيصاً ليستخدم كمصفاة تبعد وتحجب البيانات التى لا يراد عرضها على شاشة الحاسب.

Censorware:

يطلق هذا المصطلح على برامج الحجب وخاصة عندما يتم استخدامها لحجب المعلومات المتاحة على شبكة الإنترنت ويحدد من خلال هذا المصطلح طبيعة المعلومات التى سوف يسمح بتداولها على الشبكة لحماية الأطفال من المواد الإباحية وبعض الأعمال الأخرى غير القانونية ومن الممكن أن تستخدم هذه البرامج فى منع الاتصال بالشبكة كلية[4] .

مشكلة الدراسة:

نشأت هذه الدراسة من خلال مجموعة الملاحظات الآتية:

الملاحظة الأولى:

على الرغم من إقبال العديد من المكتبات فى الدول لعربية على أن يكون لديها اتصال مباشر بالإنترنت وحرصها على الاستفادة من المزايا التى يحققها هذا الاتصال دون المساس بالقيم الدينية والأخلاقية، ومع ذلك لم يتوافر لديها حتى الآن استراتيجية خاصة بالتعامل معها ورؤية واعية لماهية المخاطر التى يقابلها المستفيدون من جراء التعامل

المستمر مع الشبكة؛ ولذلك هناك ضرورة لإعداد رسالة تتناول هذه المخاطر وتشير إلى المعايير الأخلاقية للتعامل مع الشبكة.

الملاحظة الثانية:

بدأت العديد من الدول العربية بالتفكير الجاد فى رقابة الإنترنت فى المكتبات واتخاذ كافة التدابير الوقائية لحماية المستفيدين من المعلومات الضارة عليها وعلى رأسها مصر والسعودية ولكنها تغفل عن ماهية الطرق التى تساعدها على توفير هذه الرقابة وبالتالى فهى فى حاجة إلى التعريف بهذه الطرق وكيفية تطبيقها.

الملاحظة الثالثة:

على الرغم من انتشار استخدام السبل الوقائية للشبكة فى المكتبات وسهولة الحصول عليها وأهميتها إلا أنه مازال هناك عدم وعى بمدى فاعليتها وكيفية الاستغلال الجيد لها وأن نسبة الإقبال عليها محدودة للغاية وتتوقف على أنواع معينة من المكتبات، وقد احتلت المكتبات العامة الصدارة حيث توافرت فيها أكبر نسبة من السبل والأدوات الرقابية للشبكة سواء التقليدى منها أو التكنولوجى ولعل سبب ذلك هو تنوع فئات المستفيدين التى تتعامل معهم المكتبات العامة من حيث الاهتمامات الموضوعية والمراحل العمرية والنوع والخدمات المقدمة لهم ومع ذلك فهى تقر حق كل فرد فى الحصول على ما يحتاجه من معلومات وبالتالى تجد صعوبة فى السيطرة على هذا الكم الهائل من المستفيدين وعلى الرغم من أهمية هذه الأدوات الرقابية إلا أن مازال هناك قصور وعزوف عن استخدامها ومع أن ذلك لا يقلل من أهميتها على الإطلاق مما استدعى بالضرورة إجراء دراسة تشير إلى الأسباب التى أدت إلى هذا العزوف.

الملاحظة الرابعة:

على الرغم من أن وجود برامج الحجب جاء كتطور طبيعى لاستخدام التكنولوجيا فى المكتبات ولعلاج المشكلات التى كانت تقابل المستفيدين على الشبكة، والتى عجزت عن حلها الوسائل الرقابية التقليدية إلا أن برامج الحجب نفسها لم تخل من العيوب حيث توقفت عن استخدامها بعض المكتبات العامة.

الملاحظة الخامسة:

لاحظت الباحثة أن هذا الموضوع لم يحظ للأسف باهتمام المعلوماتيين والمكتبين العرب على الرغم من خطورته البالغة، ولم تتوافر فيه أية دراسات أكاديمية حتى الآن سواء على مستوى الماجستير أو الدكتوراه.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الآتى:

1- الكشف عن مخاطر المستفيدين على شبكة الإنترنت.

2- رصد الأدوات الرقابية المستخدمة فى ضبط محتويات الشبكة فى المكتبات العامة، وتحليل كافة العناصر المرتبطة سواء التقليدى منها أو التكنولوجى، مع التركيز على الجانب التكنولوجى المتمثل فى برامج الحجب وأهمية

تطبيقها فى المكتبات فى ضوء الآراء المعارضة لها.

3- التعرف على سمات وخصائص المستفيدين من خدمة الإنترنت فى المكتبات العامة محل الدراسة، وآرائهم تجاه رقابة شبكة الإنترنت ومدى تأثيرها على إفادتهم من المعلومات.

4- التعرف على آراء أخصائيى المعلومات بالمكتبات العامة محل البحث حول رقابة الشبكة للوقوف على إيجابيات وسلبيات الطرق المستخدمة فى الرقابة من خلال وجه نظر من يقومون بها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة على مجموعة التساؤلات التالية:

1- ما طبيعة المخاطر التى من الممكن أن يسببها التعامل مع شبكة الإنترنت والتى لديها القدرة على إثارة المخاوف التى تجعلنا نخشى التعامل معها مما يؤثر بشكل سلبى على نسبة الإقبال على استخدامها؟

2- ما الإسهامات التى قدمتها العديد من دول العالم تجاه تطبيقها لرقابة الشبكة فى المكتبات العامة؟

3- ما الأدوات والسبل التى من الممكن للمكتبات العامة الاهتداء بها لمعالجة سلبيات التعامل مع الشبكة؟

4- ماهية برامج الحجب ومكوناتها وما المتطلبات والتجهيزات التى تحتاجها المكتبات العامة المصرية لتوفير هذه البرامج وتطبيقها وما أبرز المؤسسات المسئولة عن تزويد المكتبات بها؟

5- ما الخدمات التى تستطيع البرامج تقديمها إلى المكتبات العامة وتعجز عن تحقيقها السبل التقليدية؟ وهل لكل منهم دوره؟ وإلى أى مدى يوجد تكامل بينهم؟

6- ما أهمية تطبيق هذه البرامج فى ضوء الآراء المعارضة لها والتى تعتبر استخدامها فى المكتبات ما هو إلا إهدار لحرية المستفيدين وحقهم فى الحصول على المعلومات التى يحتاجونها؟

7- هل تتوافر لدى المكتبات العامة رؤية واعية لخطورة التعامل مع الإنترنت وماهية السلبيات المتعلقة بها؟

8- ما دور برامج الحجب فى تلبية الاحتياجات الفعلية للمستفيدين من الشبكة وإفادتهم منها وتوفير الوقت والجهد عن طريق إعداد قوائم مسبقة باهتماماتهم الموضوعية؟

9- هل يساعد استخدام الأدوات الرقابية على تقييم المعلومات المقدمة للمستفيدين على الشبكة؟

10- ما تأثير استخدام برامج الحجب داخل المكتبات العامة المصرية على سلوك المستفيدين على الشبكة؟

11- ما دور الأدوات الرقابية فى خلق علاقة وطيدة بين أخصائيى المعلومات والمستفيدين؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال أهمية الأدوات الرقابية التى تستخدمها المكتبات العامة لمساندة الدول العربية فى رقابة شبكة الإنترنت مع التركيز

على دراسة برامج الحجب لأهميتها القصوى وتدخلها بشكل غير مباشر فى خلق جيل جديد من أخصائيى المعلومات مدربين وقادرين على التعامل المثمر مع الشبكة، وقدرتها على خلق علاقة وطيدة مبنية على الثقة المتبادلة بين أخصائيى المعلومات والمستفيدين، وبالتالى رأت الباحثة ضرورة إلقاء المزيد من الضوء على هذه البرامج من خلال إعداد دراسة تفصيلية تتناول من خلالها الأساليب التى تتبعها المكتبات فى رقابة شبكة الإنترنت سواء التقليدى منها المتمثل فى الإشراف العام على أداء الشبكة ووضع سياسات خاصة بها أو التكنولوجى المتمثل فى البرامج وذلك من خلال التعريف بها، والتطرق إلى نشأتها، وتطورها، وأهميتها، ومكوناتها، وأنواعها، وطرق عملها، والمؤسسات المسئولة عن تزويد المكتبات بها، وصيانتها وذلك من واقع ما يتم تطبيقه فى المكتبات العامة المصرية بمحافظتى القاهرة والجيزة. حيث تقتصر الدراسة على عشرة مكتبات عامة تم حصرها من واقع الزيارات الميدانية التى قامت بها الباحثة وهي:

1- مكتبة عين الصيرة. 2- مكتبة البحر الأعظم. 3- مكتبة خالد بن الوليد. 4- مكتبة سوزان مبارك. 5- مكتبة القاهرة الكبرى. 6- مكتبة مبارك العامة. 7- مكتبة المعادى العامة. 8- مكتبة المستقبل. 9- مكتبة مصر الجديدة. 10- مكتبة شبرا الخيمة.

ولكن الباحثة استبعدت ثلاث مكتبات هى مكتبة شبرا الخيمة لوقوعها فى نطاق محافظة القليوبية ومكتبة المستقبل لتوقفها عن تقديم الخدمة وأخيراً مكتبة مصر الجديدة لعدم سماحها للباحثة بتوزيع الاستبيان على المستفيدين والإجابة على قائمتى المراجعة الخاصة بأخصائيى المعلومات واضطرت إلى حذف هذه المكتبة فى النهاية من عينة المكتبات المختارة وأخيراً قامت الباحثة بدراسة وتجميع البيانات من سبع مكتبات فقط. واعتمدت الباحثة على منهج المسح الميدانى لما سوف تتطلبه الدراسة من النزول إلى الميدان لمعاينة المكتبات الوارد ذكرها سابقاً ورؤية ما يتم تطبيقه بداخلها، والتعرف على ما تقدمه هذه الأدوات الرقابية من خدمات للمستفيدين أثناء استخدامهم لشبكة الإنترنت.

وقد استخدمت الباحثة مجموعة من الأدوات لجمع بيانات الدراسة وهى قائمة مراجعة خاصة بالرقابة التقليدية على خدمة الإنترنت فى المكتبات العامة بمحافظتى القاهرة والجيزة وأخرى خاصة باستخدام برامج الحجب فى المكتبات العامة بمحافتى القاهرة والجيزة واستبيان خاص بالتعرف على المخاطر الناجمة عن إتاحة شبكة الإنترنت فى المكتبات العامة: يجيب عليه المستفيدون من خدمة الإنترنت فى المكتبات العامة بمحافظتى القاهرة والجيزة.

أما عن عينة الدراسة فقد كانت عينة عشوائية طبقية من المستفيدين الذين يستخدمون الإنترنت فى المكتبات محل البحث، وسبب اختيار الباحثة لهذه العينة هو أن مجتمع البحث الذى تتعامل معه يتألف من فئات مختلفة سواء من حيث التخصصات الموضوعية والمراحل العمرية والنوع.

وقد قامت الباحثة بتوزيع 225 استبياناً وبعد استبعاد الاستبيانات غير مكتملة الإجابة أصبح

إجمالى عدد الاستبيانات الكاملة 200 استبياناً، ومن ثم فإن العدد الإجمالى للمستفيدين أفراد العينة التى قامت الباحثة بتحليل إجاباتهم والاعتماد عليها فى كتابة الجزء العملى من الرسالة بلغ 200 مستفيداً موزعين على المكتبات المختارة كما يوضح لنا الجدول التالى:

جدول توزيع عينة المستفيدين على المكتبات العامة محل الدراسة

الرقم المسلسل	المكتبة	عدد الاستبيانات
1	عين الصيرة	9
2	البحر الأعظم	40
3	خالد بن الوليد	30
4	سوزان مبارك	15
5	القاهرة الكبرى	10
6	مكتبة مبارك العامة	71
7	المعادى العامة	25

أما بالنسبة لفصول الدراسة فقد قُسمت الدراسة إلى خمسة فصول بالإضافة إلى المقدمة والنتائج والتوصيات والملاحق وهى كالآتى:

- **الفصل الأول: المخاطر التى تواجه المستفيدين على شبكة الإنترنت.**

وهى بمثابة عرض مفصل للمخاطر التى يتعرض لها المستفيدون على الشبكة والجرائم التى ترتكب فى حقهم.

- **الفصل الثانى: رقابة شبكة الإنترنت فى المكتبات العامة:**

يتعرض الفصل إلى دور المكتبات العامة فى رقابة شبكة الإنترنت حيث يبدأ بتعريف الرقابة ونشأتها وتطورها ثم يتناول دراسة الأدوات الرقابية التقليدية والتكنولوجية مع شرح مفصل لأنواعها وطرق استخدامها.

- **الفصل الثالث: تجارب بعض الدول فى الرقابة على شبكة الإنترنت**

يكشف هذا الفصل عن المحاولات التى قامت بها الحكومات الغربية والعربية تجاه رقابة شبكة الإنترنت.

- **الفصل الرابع: تطبيقات رقابة شبكة الإنترنت فى المكتبات العامة بمحافظتى القاهرة والجيزة.**

يستعرض الفصل تطبيقات الرقابة التقليدية على شبكة الإنترنت فى المكتبات العامة بمحافظتى القاهرة والجيزة وهى الإشراف الرقابى على الشبكة من قبل أخصائيى المعلومات والسياسة العامة لاستخدامها، وأخيراً تطبيقات الرقابة التكنولوجية على شبكة الإنترنت فى المكتبات العامة بمحافظتى القاهرة والجيزة.

- **الفصل الخامس: المستفيدون والرقابة على شبكة الإنترنت فى المكتبات العامة بمحافظتى القاهرة والجيزة.**

يتعرض لسمات المستفيدين من خدمة الإنترنت فى المكتبات العامة محل الدراسة ومعدل استخدامهم لشبكة الإنترنت، والإمكانات التى توفرها المكتبات العامة لتيسير تعامل المستفيدين مع خدمات الإنترنت ثم طبيعة استخدام شبكة الإنترنت فى المكتبات محل البحث والمخاطر الناجمة عنها، وأخيراً آراء المستفيدين تجاه تطبيق رقابة شبكة الإنترنت فى المكتبات العامة.

ومن أهم النتائج التى توصلت إليها الباحثة من جراء القيام بهذه الدراسة هو أن لدى المكتبات العامة المصرية رؤية واعية لطبيعة المخاطر التى تواجه المستفيدين على شبكة الإنترنت؛ ولذلك فهى تتخذ مجموعة من السبل الوقائية التقليدية والتكنولوجية لرقابة الشبكة والإشراف العام على استخدامها إلا أنه مازال ينقصها توافر العديد من الإمكانات المادية والبشرية واللازمة لذلك، كما أن الرقابة التى تفرضها المكتبات العامة على شبكة الإنترنت قد ساعدت على الإرتقاء بسلوكيات وأخلاقيات المستفيدين بها، وذلك على الرغم من أن هناك اتجاهاً سلبياً لدى نسبة كبيرة من المستفيدين حول تطبيق رقابة شبكة الإنترنت فى المكتبات العامة محل الدراسة حيث تفضل نسبة كبيرة منهم وهم يمثلون 71٪ تمسكهم بالتعامل مع الشبكة بشكل فردى، وأفادت الدراسة بعدم كفاءة استخدام برامج الحجب فى المكتبات العربية وذلك لأن إصدارات البرامج تتوافر باللغة الإنجليزية فقط وبالتالى لا يتعرف البرنامج على المواقع العربية المحظورة.

وفى ضوء النتائج السابقة توصى الباحثة بضرورة قيام المكتبات العامة محل الدراسة بتوفير الإمكانات المادية اللازمة لمساعدة أخصائيى المعلومات فى رقابة شبكة الإنترنت من خلال توفير قاعات مناسبة لتقديم الخدمة تتوافر بها عوامل الهدوء والمساحات الشاسعة وسهولة كشفها وكاميرات المراقبة، وتوفير نسخ مكتوبة من سياسة استخدام الإنترنت تتضمن كافة التفصيلات المتعلقة بخدمة الإنترنت بلغات متعددة، ومن الأفضل للمكتبات كمتابعة للتطورات التكنولوجية الحديثة نشرها على شبكة الإنترنت، والقيام بتنظيم الدورات التدريبية للأخصائيين لتنمية مهارات تعاملهم مع برامج الحجب والاستعانة فى عملية التدريب بخبراء ومبرمجين متخصصين. أما فيما يتعلق بمصممى البرامج فينبغى عليهم التفكير فى توفير إصدارات من البرامج بلغات مختلفة أو إعداد برامج حجب عربية يتناسب تطبيقها مع بيئة المكتبات العربية وخصائص ومشكلات المستفيدين الموجهة إليهم. أما بالنسبة للحكومات العربية فينبغى عليها إصدار قانون موحد لرقابة الإنترنت، وأن تحث الجهات المتخصصة على إنتاج برامج حجب عربية تصلح للتعامل مع المواقع العربية مع الحرص على تسويقها وتطويرها ودعمها أو تعريب البرامج الحالية وذلك يتطلب مراعاة بعض المشكلات المتعلقة باللغة العربية. وأخيراً توصي الباحثة بضرورة قيام جمعيات المكتبات والمعلومات بإصدار دساتير أخلاقية عربية خاصة بالتعامل مع شبكة الإنترنت.

قائمة المصادر والمراجع:

(1) Foldo : Free On Line Dictionary of Computering [On line], 2002 [cited May 12, 2002] Available From World Wide Web : URL. <http://foldoc.doc.ic.ac.uk/foldoc/foldoc.cgi?filter.html>

(2) Western Connecticut State University. Update September 12, 2002 [cited April, 2002] Available From World Wide Web : URL. <http://www.wcsu.edu/library/odliws.html>

(3) Foldo. Ibid.

(4) Wikipedia : the free encyclopedia [Online} Update May 17, 2006 [Cited May 30, 2006] Available From World Wide Web : URL. <http://en wikipedia.org/wiki/internet_filter>

obeikandl.com